دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلم في سماعه منهم : دراسة تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	شراب، أحمد زهير
مؤلفين آخرين:	حفظه االله، نافذ حسين حماد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2011
موقع:	غزة
الصفحات:	1 - 538
رقم MD:	541699
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الإسلامية (غزة)
الكلية:	كلية اصول الدين
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	رجال الحديث، علوم الحديث، قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، 61-118 هـ.، الجرح والتعديل، السماع
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/541699

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

شيوخُ قتادة بن دِعامة السَّدُوسيِّ المُتكلَّم في سماعِهِ منهم

دراسةٌ تطبيقيةٌ

إعدادُ الطّالبِ
أحمد زهير شُرّاب

إشرافُ الأستاذِ الدُّكتورِ
نافذ حُسين حمّاد حفظه الله

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً لِمُتطلَّباتِ الحُصُولِ على دَرَجةِ الماجستير في
قِسْمِ الحدِيثِ الشّرِيفِ وعُلُومِهِ

1432هـ – 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم.. ج بس. غ/35/..... Ref

التاريخ 2011/07/04م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد زهير أحمد شراب** لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف**، وموضوعها:

شيوخ قتادة بن دعامة السدوسي المتكلَّم في سماعه منهم – دراسة تطبيقية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 03 شعبان 1432هـ، الموافق 2011/07/04م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. نافذ حسين حمّاد	مشرفاً ورئيساً	.....
د. نعيم أسعد الصفدي	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمد رضوان أبو شعبان	مناقشاً داخلياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/قسم الحديث الشريف**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

المجادلة: الآية (11).

الإهْدَاءُ

إلـى أهْـلِـي ...

والِدَيَّ اللَّذَيْنِ لم يألُـوَا أدْنى جُهْدٍ لِيُقدِّماهُ في باقـةٍ عطـرةٍ، حَفِظَهُـما اللهُ تعالى، وأكرمهُما في الدُّنيا والآخرة.

وإلى زَوْجَتي الَّتي لَطالَمَا ضحَّتْ كي أتفرَّغ للبحثِّ والطَّلبِ، بـارِكَ اللهُ فيها.

وإلى العُلَماءِ الرَّبانيّين الذين قاموا ببيان سُنَن المرسلين، الذين يَدْعُونَ من ضلَّ إلى الهُدَى، ويَصْبرونَ منهم على الأذى، ويُبصِّرُونَ بنور الله أهل العَمَى، ويُحيُونَ بكتابه الموتى، فهم أحسنُ النَّاس هَدْياً، وأقومُهُم قِيلاً، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أَحْيَوهُ، ومن ضالٍ جاهلٍ لا يَعْلَم طريقَ رُشْدِهِ قد هَدَوْهُ، ومن مبتدعٍ في دين الله بشُهِب الحقِّ قد رَمَوه جهاداً في الله، وابتغاءَ مرضاته، وبياناً لحُجَجِهِ على العالمين، وطلباً للزُّلْفَى لديه، ونَيْل رِضوانِهِ وجنَّاتِهِ، فحاربوا في الله من خَرَج عن دينه القويم، وصراطه المستقيم.

شكر وتقدير

بعدَ حَـمْدِ اللهِ، أهْلِ الثَّناءِ والمجْدِ ...

أتوجَّه بشكرِي العميقِ لأستاذي الدكتور نافـذ حمَّـاد عـلى توجِيهاتِـهِ وإرشاداتِهِ، وطيبِ قلبِهِ وسَعَةِ فُؤادِهِ، جزاه اللهُ خيرَ الجزاءِ.

كما وأشكر أسـاتِذَتِنا الكِـرامَ أعـضاءَ لجنـةِ المناقـشةِ، لَجَهْـدِهِم لِرَفـعِ مستوى هذه الرِّسالةِ، وهمَّا:

الدكتور: محمَّد أبو شعبان حفظه الله.

والدكتور: نعيم الصَّفدي حفظه الله.

وفقهما المولى عزَّ وجل لكلِّ ما يحبُ ربُّنا ويرضى.

وأُسَـجِّلُ شُـكْري لكـلِّ مـن بـذل لي العلـمَ والنَّـصيحةَ، والمَـشُورةَ، والمساعدةَ، من الأساتذة والإخوان والهَيْئات والمؤسسات، وأخـصُّ بالـذِّكْر منهم أخي في الله/ باسل عمر المجايدة.

نسأل الله تعالى أن يحفظهم ويرعاهم، وأن يسدِّد على الحقِّ خُطَـاهُم، إنَّه سميعٌ مُـجِيب.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

مُقدِّمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونستعِينُهُ ونستغفرُهُ، ونعُوذُ باللهِ من شُرُورِ أنفُسِنا، وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَنْ يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الْحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلُّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلّ بدعةٍ ضلالَةٌ.

وبعدُ:

فإنَّ عِلمَ الحديثِ من أجلِّ علومِ الشريعةِ وأفضلِها. وكان علمُ الرِّجالِ مِن أهمِّ علومِ السُّنَّةِ النَّبويةِ؛ فَبِهِ يُعرفُ الصَّحيحُ مِنَ الضَّعيفِ، والمحفوظُ مِنَ المعلولِ، والقويُّ مِنَ السَّقيمِ، وتعلُّمُهُ مِن فُروضِ الكفاياتِ التي تَجِبُ على الأُمَّةِ.

فالإمام البُخاريُّ يقولُ: سمعتُ عليَّ بنَ المدينيِّ يقولُ: «التَّفقهُ في مَعاني[1] الحديثِ نِصفُ العِلمِ، ومعرفةُ الرِّجالِ نصفُ العلمِ».[2]

وتوضيح ذلك: أنَّ النصوصَ الشرعيةَ نُقلت إلينا بواسطة الرِّجال، ولا يمكن العملُ بأيِّ نصٍّ حتى تُعرَفَ ثقةُ النَّاقلِ، فعلى هذا يكون معرفةُ الرِّجال نصفَ العلمِ، والنِّصفَ الآخر هو: متونُ النُّصوص الشَّرعيةِ المنقولةِ إلينا بالأسانيد.

---

(1) رواها الخطيب البغداديّ في «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع» (2/ 211) بلفظ: (مُعَاد)، أي: من إعادة الحديث وتكراره، تحت بابُ: كَتْبِ الأحاديثِ المُعادة، ممَّا يدلُّ أنَّه ثابتٌ في نسخة الخطيب، وليس تصحيفاً من النَّاسخ، ومع ذلك فلعل لفظة: (معاني) الأرجح؛ لأنَّه الذي يتأيَّد من حيث السِّياق، وهو ما اعتمده الذَّهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (11/ 48).

(2) أخرجه الرَّامهُرْمُزِي في «المُحدِّث الفاصل»، ص: 320، والخطيب، في «الجامع» (2/ 211).

وقال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم مبيّناً أهمية معرفة الرِّجال جرحاً وتعديلاً: «فلمّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيءٍ من معاني كتاب الله ولا من سُنَن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلا من جهة النَّقل والرِّواية، وجب أن نُميّز بين عدول النَّاقلة والرُّواة وثقاتِهم وأهل الحفظ والثَّبْتِ والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوَهْمِ وسُوء الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبةِ».[3]

والمقصود بمعرفة الرِّجال: الدِّراية بأحوالهم، فيُعرَف من يُقبَل حديثُه منهم ومن لا يُقبَل، ومعرفةُ مراتبهم في الضَّبط والإتقان إمّا مطلقاً أو في شيخٍ مُعيّنٍ، ومعرفةُ طبقاتِهم ورحلاتِهم وشيوخِهم وتلاميذِهم، ومعرفة من اشتهر منهم بالإرسال أو بالتدليس، ومن اختلط منهم أو تغيَّر حفظُهُ، ومن رَوَى عنه قبل الاختلاط وبعدَهُ، ومعرفة ما رواه أحدُهم من الأحاديث عن شيوخه وهو غيرُ مسموعٍ له منهم، وإنّما أخذه عنهم بواسطةٍ، ومعرفة من روى عنهم ولم يَلْقَهُم أو لم يسمع منهم، وغيرُ ذلك ممّا يدلُّ على دِقّة علم الرِّجال وأهميتِهِ في الحكم على الأحاديث.

هذا، وإنَّ رواية الرَّاوي عمَّن عاصرَهُ ولم يسمع منه قسمٌ من أقسام الانقطاعات في الأسانيد، قال عنه ابن الصَّلاح: «هذا نوعٌ مهمٌ، عظيمُ الفائدة، يُدرَك بالاتّساع في الرِّواية، والجمع لطُرُق الأحاديث مع المعرفة التّامّة».[4]

وقال عنه العلائيُّ: «وهو نوعٌ بديعٌ، من أهمِّ أنواع علوم الحديث، وأكثرِها فائدةً، وأعمقِها مسلكاً، ولم يتكلَّم فيه بالبيان إلا حُذَّاقُ الأئمّةِ الكبار، ويُدرَك بالاتّساع في الرِّواية، والجمع لطرق الحديث، مع المعرفة التامة، والإدراك الدقيق».[5]

ولرواية الرَّاوي عمّن عاصره ولم يسمع منه أثرٌ في الرِّواية، ولهذا اهتم أئمَّة الحديث بالتنصيص على ثبوت سماع الرَّاوي ممّن روى عنه، أو عدمِ سماعِه منه، ولكنَّ الأئمّةَ كثيراً ما يقع بينهم اختلافٌ في سماع أحدِ الرُّواة ممّن روى عنه، بين مُثبتٍ للسَّماع ونافٍ له، ولابدَّ من معرفة الرَّاجح من أقوالهم نفياً أو إثباتاً، للحكم على الرِّواية بالاتصال أو الانقطاع، وبالتالي ثبوتها أو ردّها،

---

(3) تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (1/ 5).

(4) معرفة أنواع علم الحديث، المشهور بـ: المُقدِّمة، لابن الصَّلاح، ص: 394.

(5) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائيّ، ص: 125.

ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بـ: (الاتّساعِ في الرِّواية، والجمعِ لطُرُق الأحاديث، مع المعرفة التَّامّة، والإدراك الدّقيق)، كما قال ابنُ الصَّلاح والعلائيّ.

وقد لفت انتباهي اختلافٌ كبيرٌ في سماع أحد الرُّواة الكِبَار الذين تدور عليهِمُ الأسانيد، مع كثرة مرويّاته وانتشارها في دواوين السُّنَّة، ممّا يُحتاج ـ لمعرفة مقبول تلك الرِّوايات من مردودها ـ إلى الجزم بالسَّماع أو عدمه ممَّن روى عنهم.

وهذا الرَّاوي الكبير المُكثِرُ، إمامُ البصرة، ومُفسِرُّها، ومحدِّثُها: قتادةُ بن دِعامة السَّدُوسيُّ، أحد سادات التَّابعين، ومن أعيان هذه الأمة.

لذا فقد اخترتُ دراسةَ من روى عنه الإمامُ قتادةُ ممّن تُكلِّم في سماعه منهم، من ناحية إثبات السَّماع أو عدمِهِ، مع دراسة مرويّاتِهِم التي من طريق قتادة عن هذا الشَّيخ في الكتب الستة ومُسنَدَي أحمد والدَّارمي وموطّأ مالك.

وسمَّيتُ هذا البحث بـ:

«شيوخُ قتادةَ بن دِعامة السَّدُوسي المُتكلَّمُ في سماعه منهم، دراسةٌ تطبيقيةٌ»

* أهميّةُ الموضوعِ وبواعثُ اختيارِهِ:

1. المكانةُ الحديثيةُ لحافظ البصرة قتادةَ بن دِعامة، فهو من المكثرينَ لرواية الحديث، وواحدٌ من الذِّين تدور عليهِمُ الأسانيد.
2. إعلال بعض الأئمّة النُّقَّاد لكثيرٍ من الأحاديث بعدم سماع قتادة من شيخِهِ الذي روى عنه، مع أنَّه أدركه وعاصر زمانه.
3. تَعلُّقُه المباشر بالحكم على الأسانيد بالاتصال والانقطاع، ممّا يترتب عليه معرفةُ المقبول والمردود من الأحاديث.
4. نزولاً عند مشورةِ أستاذي الدكتور نافذ حسين حمَّاد، وغيرِهِ من أهل العلم بالحديث النبوي.

* أهدافُ البحثِ:

1. تحقيقُ القول فيمن تُكلِّم في سماع قتادةَ منه، مُسترشداً بأقوال العلماء، مقارناً ذلك بواقع مرويَّاته وكيفية تعامل العلماء معها.

2. معالجة القضايا المُشْكِلَةِ المتعلِّقة بتدليس وإرسال قتادة.
3. توفيرُ الوقت والجُهْد على طلاب العلم الباحثين بجمع ما يتعلق بقتادةَ وشيوخِه ممّن تُكلِّم في سماعِه منهم.
4. إثراءُ المكتبةِ الإسلاميةِ بهذا البحث والجُهْد المُتواضِع.

* منهجُ البحثِ:

قام الباحثُ باتّباع المنهج الاستقرائيّ التَّحليليّ، وذلك على النَّحْو التالي:

1. قامُ الباحثُ الرُّواة الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم، واعتمدت في إحصائهم على كتاب «**تُحفة التَّحصيل في ذِكْر رواة المراسيل**» لأبي زُرْعة العراقيّ؛ إذ هو من أوسع من تكلَّم في سماع الرُّواة بعضِهم من بعض وأشملها، والذي بلغ عددهم ـ ممّن له روايةٌ في الكتب التسعة، وهي: الكتب الستة، ومسندي أحمد والدَّارميّ، وموطأ مالك ـ (38) راوياً.
2. اقتصر الباحثُ على مرويّات الرُّواة الذين تُكلِّم في سماع قتادة منهم في الكتب التسعة السابق ذكرها، والبالغ عددها (125) روايةً، مُضِيفاً إليها بعض الأحاديث التي قد أسوقها عَرَضَاً كدليلٍ لإثبات السَّماع أو نفيه من كافّة مصادر السُّنَّةِ النَّبويَّة.
3. قام الباحثُ بترتيب من روى عنهم قتادة على حروف المعجم (ألف ـ الياء) أسماء الرِّجال، ثمَّ الكنى من الرِّجال، ثم أسماء النِّساء.
4. قام الباحثُ بدراسة سماع قتادة من ذلك الشَّيخ بذكر أقوال الأئمّة في إثبات سماعه منه أو نفيه مرجّحاً بينها بذِكْر الأدلة الدَّالة على السَّماع أو عدمه، ثمَّ أُتبِع ذلك بأحاديث قتادة عن ذلك الراوي في الكتب التسعة، مرتباً المرويِّات على النَّحْو التالي: البخاريُّ، فمسلمٌ، فأبو داود، فالترمذيُّ، فالنَّسائيُّ، فابن ماجه، فأحمد، فالدَّارميُّ، فموطَّأ مالك.
5. لا ألتزم بترجمة كُلِّ عَلَمٍ ورد في البحث، وإنّما اكتفيتُ ـ في الغالب ـ بترجمة ما يتطلَّبُ الموقفُ ترجمتَه باختصارٍ مُوضِحٍ للمقصود.

6. إن كان الرَّاوي مُتفقاً على ثقته أو ضعفه اكتفيتُ بالعزو لمشهور كتب الرِّجال، وإن كان متكلَّماً فيه واختلفت الأقوالُ فيه، فإنِّي أذكر أقوال العلماء فيه باختصارٍ؛ للخروج بالنتيجة المبيِّنة لحاله من حيث التوثيقُ أو التضعيفُ.
7. أُخرِّجُ الحديثَ مُرَتِّباً كتب التخريج على الوفيّات في الغالب.
8. إن كان الحديثُ في الصَّحيحينِ فاكتفي بالعزو إليهما متتبعاً طُرقَه فيهما بما له من متابعاتٍ وشواهد، ولا أتوسع حينئذٍ في التخريج إلا لفائدةٍ إسناديةٍ أو متنيةٍ، مبيّناً أوجه الاختلاف الواقع في الرواية- إن وُجِدَ – سواء كان الاختلافُ واقعاً في السَّند أو المتن بما يتناسب مع المقام، مُدَعِّماً ذلك بأقوالِ العلماء.
9. فإن كان الحديثُ في غير الصَّحيحينِ فاكتفي بذكر الاختلاف الواقع ـ إن وُجِد ـ في الرِّواية على قتادة، مبيِّناً الرَّاجح من هذا الاختلاف مدعّماً بالأدلة والقرائن وأقوال العلماء المُتقدِّمين خاصةً، مستأنساً أحياناً بأقوال بعض العلماء المعاصرين.

ولا أتطرَّق لذِكْر أيِّ اختلافٍ آخر على غيرِ قتادة إلا عند الحاجة، فأذكرُ حينئذٍ ما يقتضيه المقامُ.
10. اقتصر الباحثُ في عَزْو الحديث إلى مصادره الأصلية مكتفياً بذِكْر الأصل عن الفَرْع، إلا لمعنىً يقتضيه المقامُ؛ كتعليق صاحب الفَرْع على ما في الأَصْل، أو توضيح عبارة، أو تصحيحها، وما أشبه ذلك، فإن تعذّرت الإحالة على الأصل أحلتُ على الفَرْع، مكتفياً في ذلك كُلِّه بذِكْر الجزء والصَّفحة ورقم الحديث.
11. ذكر الباحثُ في الغالب خلاصةً في نهاية تخريج كُلِّ حديثٍ، وحسبما تقتضيه الحاجةُ للتلخيص.
12. يشير الرَّقمُ الموضوعُ قبل كلِّ حديثٍ بين قوسين هكذا (...) إلى تسلسل رقم الحديث من أولَّ البحث.
13. بيِّن الباحثُ غريبَ الألفاظِ والأمكنةِ، مع ضبطِ ما يُشْكِلُ من الألفاظ والأسماءِ، وذلك من الكتب المختصَّة التي اهتمَّت ببيان وضبط الأمكنة والأسماء.

14. عند توثيقي للمعلومات من المصادر اكتفي بذكر اسم الشهرة للكتاب والمُؤلِّف، ثُمَّ اذكر في قائمة المصادر والمراجع اسمَ الكتاب والمؤلِّفِ كاملاً، مقدِّماً اسم الشهرة، وأذكر أيضاً تاريخ وفاتِه، ومعلوماتِ الطَبْعِ والتحقيق إن وُجِدَت، مرتّباً إياها على حروف المعجم.

15. كلُّ ما تمَّ وَضعُه بين معقوفتين هكذا: [....]، فهو زيادات الباحث على النصِّ الأصلي للتوضيح والبيان، ونحوه.

16. اعتمد الباحث على ترقيمٍ متسلسلٍ للمقدِّمة، وترقيمٍ جديدٍ متسلسلٍ لهوامش الفصل الأوَّل، وكذا ترقيمٍ جديدٍ متسلسلٍ للدراسة التطبيقيّة؛ تلافياً لكثيرٍ من مشاكل التوثيق في الهامش.

17. اقتصر الباحثُ في فِهْرس الأعلام على فَهْرَسَتِ من تُرْجِم له بترجمةٍ مطوَّلةٍ أو مختصرةٍ، أو من تُكلِّم في سماعه من راوٍ، ونحو ذلك من معلومات تتعلق بالرَّاوي، واقتصرتُ في ذِكْر أرقام الصفحات على المَوْضع الذي تُرْجم له فيه؛ إذ استقصاء جميع المواضع التي ذُكِرَ فيها العَلَم عَرَضاً أمرٌ لا طائل تحته سِوى تكثير الصفحات، كما أنَّ فيه إهداراً لوقت وجهد الباحث عمَّا هو أولى وأنفع، والذي يَهُمُّ القارئُ معرفةَ الموضع الذي ذُكِر فيه العَلَم مُتَرْجماً.

18. قام الباحث بترتيب الأعلام في الفِهْرس على حروف المعجم دون فصلٍ بين الأسماء والكنى.

* الدراساتُ السَّابقةُ:

بعد البحث والاستقراء لم يقف الباحثُ على رسالةٍ علميةٍ لا من حيثُ العُنْوان ولا من حيث المضمون، وأقرب ما وقفت عليه من الدَّراسات ذات العلاقة ما يلي:

1. «**مرويَّاتُ الإمامين قتادةَ بنِ دِعامةَ ويحيى بنِ أبي كثيرٍ المعلّةُ في كتاب «العلل» للإمام الحافظ أبي الحسن الدَّارقطنيّ: تخريجُها ودراستُها والحكمُ عليها**»، إعداد الطالب: عادل عبد الشَّكور عباس الزُّرَقي، رسالة دكتوراه، من جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، الرِّياض، إشراف الدكتور: محروس حسين عبد الجواد، طُبِعت عام 1424هـ.

تناول فيها الباحثُ مرويّات قتادةَ ويحيى بنِ أبي كثير المعلّةَ في علل الدارقطني بالجمع والدراسة والتخريج، ذاكراً ما كانت العلّةُ متعلِّقةً فيه بالاختلاف على قَتادةَ أو يحيى بنِ أبي كثير فحَسْب، أمّا اختلافُ أصحابهما فلم يُعرِّج عليه الباحثُ إلا لفائدةٍ تتعلّق بالترجيحِ بين أصحابِهما.

وجاء بحثُه في مقدِّمةٍ وثلاثةِ أبواب؛ فالباب الأوّل: مدخلٌ تعرّضَ فيه لتعريف العلّةِ لغةً واصطلاحاً، وأهميةِ علم العلل وصعوبتِهِ، وأقسامِ الحديث المُعَلّ، والمؤلفاتِ فيه، وطُرُقِ معرفةِ عِلّةِ الحديثِ، وقرائنِ الترجيح بين الرِّواياتِ المختلفةِ، ومنهجِ الدَّارقطنيِّ في العللِ، مع ترجمةٍ مُوجزةٍ للدَّارقطنيِّ، والباب الثاني: ذكر فيه مرويّات قتادةَ بن دِعامة المُعلَّة، مَعَ ترجمةٍ موجزةٍ لقتادةَ بنِ دِعامة، والباب الثالث: ذكر فيه مرويّاتِ يحيى بنِ أبي كثير المُعلَّة، مع ترجمةٍ موجزةٍ ليحيى بنِ أبي كثير.

والذي يظهر من هذه الأُطرُوحةِ أنَّها عبارةٌ عن دراسةِ مرِّوياتٍ، لا دراسةِ رُواةٍ، فهي مختلفةٌ من حيثُ الجوهرُ والمضمونُ عمّا نحن فيه من دراسةٍ لرواةٍ تُكلِّم في سماع قتادة منه، مع العلم أنَّ الفائدةَ متبادلةٌ بين البحثينِ، فكلُّ واحدٍ منهما يَخدُمُ الآخرَ؛ إذ دراسةُ سماع قتادة ممَّن روى عنه وسيلةٌ لدِراسة المرويَّات التي هي من طريق أولئك الرُّواة، للحكمِ عليها بما يناسبُها من الصِّحةِ والضَّعفِ، والإعلالِ وعَدَمِهِ.

2. «**قتادةُ بنُ دِعامة السَّدُوسِيُّ وجهودُهُ في الحديث روايةً ودرايةً**»، إعداد الطَّالبة: ناهدة ناصر الشحمان، رسالة ماجستير من جامعة الكويت، قسم الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، الحديث وعلومه، عام 1998م.

3. «**قتادةُ بنُ دِعامة السَّدُوسِيُّ المُحدِّثُ**»، إعداد الطَّالب: سعد بن فهمي بن أحمد بن بلال، ماجستير من جامعة الأزهر الشَّريف، القاهرة.

*** خطّة البحثِ:**

قمتُ بتقسيم البحث إلى مقدِّمةٍ وفصلين، وخاتمةٍ، وفهارسَ:

*** المقدِّمةُ:**

تناول فيها الباحثُ أهميةَ الموضوعِ وبواعثَ اختيارِه، وأهدافَ البحث، ومنهجَ البحث، والدِّراساتِ السَّابقة، وخطةَ البحثِ.

*** الفصل الأول: ترجمةُ قتادةَ بنِ دِعامة السَّدُوسِيِّ**: وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: عَصرُهُ: وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل: الحالةُ السِّياسيةُ.

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلبُ الثَّالثُ: الحالةُ العلميةُ.

المبحثُ الثَّاني: حياتُهُ: وفيه خمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوّل: اسمُهُ ونسبُهُ ونسبَتُهُ وَوِلادَتُهُ ونَشأَتُهُ العِلميةَ.

المطلبُ الثَّاني: صفاتُهُ وثناءُ العلماءِ عليهِ.

المطلبُ الثّالث: العلومُ التي بَرَّزَ فيها.

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقادِ فيه جَرحاً وتعديلاً.

المطلبُ الخامس: وفاتُهُ.

*** الفصلُ الثَّاني: الدِّراسةُ التَّطبيقيّة:**

ويتضمن من روى عنهم قتادة، كلُّ واحدٍ في مبحثٍ مستقلٍّ، مرتبين على حروف المعجم، وفي كلِّ مبحثٍ أذكر مسألة سماع قتادة من ذلك الرَّاوي، على الوجه الذي سبق تقريرُه في منهج البحث.

وهذه قائمةٌ بأسماء هؤلاء الرُّواة مع عدد مروياتهم على النَّحْو التّالي:

م	اسم الرَّاوي	عدد مروياته
1.	إسحاق بن عبد الله بن الحارث المدنيّ	1
2.	بَشِير بن المُحْتَفِز البصريُّ	1
3.	بَشِير بن نَهِيك البصريُّ	2
4.	حَبِيب بن سالم الكوفيُّ	1

5.	حُمَيد بن عبد الرَّحمن الحِمْيريُّ البصريُّ	1
6.	حَنْظَلة بن الرَّبيع الكوفيُّ	1
7.	خِلَاس بن عمروٍ الهَجَريُّ البصريُّ	10
8.	رَجاء بن حَيْوة الشَّاميُّ	1
9.	زَهْدَم بن مُضَرِّب الجَرْميّ البصريّ	1
10.	سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفانيُّ الكوفيُّ	9
11.	سعيد بن المسيّب المدنيُّ	16
12.	سعيد بن جُبَير الكوفيُّ	4
13.	سَفينة مولى رَسُولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم	1
14.	سُلَيمان بن قَيْس اليَشْكُريّ	2
15.	سُلَيمان بن يَسَار المدنيُّ	2
16.	سِنان بن سَلَمَة البصريُّ	1
17.	عامر بن شَرَاحيل الشَّعبيُّ الكوفيُّ	3
18.	عبد الرَّحمن بن آدم البصريُّ	2
19.	عبد الله بن بُرَيدة بن الحُصَيب المَرْوَزيُّ	4
20.	عبد الله بن سَرْجِس المُزَنيُّ	1
21.	عُرْوة بن الزُّبير المدنيُّ	1
22.	عكرمة مولى ابن عبَّاس المدنيُّ	15
23.	عليّ بن عبد الله الأزديُّ الكوفيُّ	1
24.	عِمْران بن حُصَين الخُزَاعيُّ	1
25.	مجاهد بن جَبْر المكيُّ	1
26.	مسلم بن يَسَار البصريُّ	4

27.	النُّعْمان بن مُقَرِّن المُزَنيُّ	1
28.	يحيى بن يَعْمَر البصريُّ	2
29.	أبو إسحاق السَّبيعيُّ الكوفيُّ	1
30.	أبو الأحوص الأشجعيُّ الكوفيُّ	2
31.	أبو الطُّفَيل المكّيُّ	3
32.	أبو العالية الرِّياحي البصريُّ	5
33.	أبو بُرْدة بن أبي موسى الأشعريُّ الكوفيُّ	3
34.	أبو ثُمامة الثَّقفيُّ	1
35.	أبو رافعٍ الصَّائغ المدنيُّ	7
36.	أبو سعيدٍ الخُدْريُّ الأنصاريُّ	1
37.	أبو قِلَابة الجَرْميُّ البصريُّ	7
38.	مُعاذة بنت عبد الله العَدَويَّةُ البصريَّةُ	5

*** الخاتمةُ:**

وفيها أهمُّ النتائجِ والتوصيّات التي توصَّلتُ إليها من خلالِ البحثِ.

*** الفهارسُ العِلْمية:**

1. فِهرسُ الآياتِ.
2. فِهرسُ الأحاديثِ.
3. فِهرسُ الأعلامِ المُتْرجَم لهم.
4. فِهرسُ المصادر والمراجعِ.
5. فِهرسُ المحتويات.

الفصل الأوَّل

ترجمةُ قتادة بن دِعامة السَّدُوسيّ

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: عَصرُهُ: وفيه ثلاثةُ مطالب:

المطلبُ الأوّل: الحالةُ السِّياسيةُ.

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلبُ الثَّالث: الحالةُ العلميةُ.

المبحثُ الثَّاني: حياتُهُ: وفيه خمسةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوّلُ: اسمُهُ ونسبُهُ ونسبَتُهُ ووِلادَتُهُ ونَشأَتُهُ العِلميةَ.

المطلبُ الثَّاني: صفاتُهُ وثناءُ العلماءِ عليهِ.

المطلبُ الثّالث: العلومُ التي بَرَزَ فيها.

المطلبُ الرَّابع: أقوالُ النُّقّاد فيه جرحاً وتعديلاً.

المطلبُ الخامس: وفاتُهُ.

المبحثُ الأوّل: عصرُهُ

ولد قتادة عام: (60هـ) بالبصرة، وتوفي عام: (117هـ) وقيل: (118هـ)، بواسِط، وعليه فإنَّه سيتم تناول الحالة السِّياسية والاجتماعية والعلمية ـ على وجه الاختصار ـ في تلك الفترة الزَّمنية بمدينة البَصْرةِ.[1]

المطلبُ الأوّلُ: الحالةُ السِّياسيةُ[2]:

ولد قتادة في العام الذي توفي فيه معاوية بن أبي سفيان، وفيه بُويَع ليزيد بن معاوية.[3]

عاش قتادةُ (57) عاماً، حيث عايش الدَّولة الأموية، بَدْأً بخلافة يزيد بن معاوية (60-63هـ)، ثمَّ معاوية بن يزيد المسمّى بـ: معاوية الثاني (63هـ)، ثمَّ مروان بن الحكم (64-65هـ)، ثمَّ عبد الملك بن مروان (65-86هـ)، ثمَّ الوليد بن عبد الملك (86-96هـ)، ثمّ سُلَيمان بن عبد الملك (96-99هـ)، ثمّ عمر بن عبد العزيز (99-101هـ)، ثمّ يزيد بن عبد الملك (101-105هـ)، وهشام بن عبد الملك (105- 125)، لذا يَجدُرُ بالباحثِ أن يُطِلَّ إطلالةً سريعةً على

(1) في البصرة ثلاث لغات: بفتح الباء وكسرها وضمها، والأفصح الفتح، والنِّسبة إليها: بَصريٌّ وبِصريٌّ، بفتح الباء وكسرها لغتان، والثاني: شاذّةٌ، وتطلق في كلام العرب على الحجارة الرِّخوة التي فيها بياض، وتُطلقُ أيضاً على الأرض الغليظة، وقيل: سمّيت البصرة لأنَّ أرضها حجارةٌ رِخْوةٌ، وذُكِرَ أنَّ المسلمين حين وافَوا البصرة للنزول فيها، نظروا إليها من بعيد، وأبصروا الحصى عليها، فقالوا: إنَّ هذه أرض بصرة، يعنون حَصْبة، فسمّيت بذلك.

انظر: لسان العرب، لابن منظور، (5/ 292)، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع والعجم، للبكري، (1/ 254)، ومعجم البلدان، لياقوت الحَمَويّ، (1/ 430).

(2) انظر: تاريخ الإسلام السِّياسي والدِّيني والثقافيِّ والاجتماعيِّ، لحسن إبراهيم حسن، (1/ 234-272، 312-401).

(3) انظر: تاريخ مولد العلماء ووفيّاتهم، لمحمد الرِّبعي، (1/ 171).

طبيعة الحياة السِّياسية في تلك الفترة، وبيان أهم ما امتازت به تلك الخلافةُ من الناحية السِّياسية، وذلك على النَّحْو التالي:

فالحكم فيها تحوَّل من نظام الخلافة إلى النِّظام الملكي، القائم على أساس التوريث، وذلك مع بداية الخلافة الأموية، وسار عليه العبَّاسيُّون.

ولمّا انتقلت الخلافةُ إلى بني أميّة اختار الخلفاء بعضَ ذوي الرَّأي ليستعينوا بآرائهم، فكانوا يقومون بعمل الوزراء وإن لم يتسمَّوا بالوزراء.

واتخذ بنو أمية الحاجب، وهو البوَّاب الذي يحجب الناس عن المَلِك بسبب زحام النَّاس أو خوفاً من قتل المَلِك أو لكثرة مهام المَلِك[4]، كما اتخذه مِنْ قَبْلِهِم معاويةُ بن أبي سفيان، ومِنْ بعدهم العبَّاسيُّون، وزادوا في الحاجب الثاني.

وأُدخِل نظام البريد في الإسلام، في عهد معاوية، ثم أَدخَل عليه عبد الملك بن مروان عدّة تحسينات.

وكان القضاةُ في عهد بني أميّة من خِيرة النَّاس، يستقلُّون بأحكامهم، ويَرْقُب الخليفةُ أحكامَهم، ومن شذَّ منهم عن الطَّريق السَّويّ عزلوه.

وزادت الضَّرائبُ في عهد الأمويّن، عدا عهد عمر بن عبد العزيز، وطَوَّر الأمويُّون نظاماً دقيقاً للإشراف على جباية الأموال.

وظهرت الفرق الدينية في زمن بني أميَّة، كالشِّيعة والمعتزلة والخوارج الذين ساهموا إلى حدٍّ كبيرٍ في سقوط الدولة الأمويَّة.

والبصرة لم تنعم بكثيرٍ من الاستقرار السِّياسيّ طيلة فترة ازدهارِها وقوَّتِها، فقد كانت البصرة هدفاً لكثيرٍ من الثَّورات التي حاولت الاستيلاءَ عليها، من أهمها: ثورةُ المختارِ بن أبي عُبيد الثَّقفيِّ سنة (66هـ)، وثورة عبد الرَّحمن بن محمّد بن الأشعث سنة (81هـ) وقيل: (82هـ).[5]

---

(4) انظر: المصباح المنير، للفيومي، (1/ 91).

(5) انظر: تاريخ الرسل والملوك، لابن جريرٍ الطبري، (6/ 38، 334).

المطلبُ الثَّاني: الحالةُ الاجتماعيةُ[6]:

كان الأمويُّون يعتمدون على العنصر العربيّ الذي كان السَّوادَ الأعظمَ من أفراد الشَّعب، فقد كان سكَّانُ البصرةِ الأوائل من العرب المسلمين، وهم الذين نزلوا البصرة مع عُتْبة بن غَزْوان عندما أسسّها في العام (14هـ) للهجرة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب، ومن أبرز القبائل العربية التي نزلت البصرة: مُضَر وربيعة والأَزْد وغيرِهم.

وعندما بدأت جيوشُ البصرة الإسلامية تفتح المدن والقرى في بلاد فارس، وتكسب الغنائم الوفيرة، كان من جملة غنائمها الأسرى والسَّبايا الذين يوزِّعُهم القائدُ على الجند، والذّين كانوا بِدَوْرِهِم يصطحبونهم إلى بلادِهم رقيقاً يستخدمونَهُم في شتى مجالات الحياة.

بالإضافة إلى أنَّ بعض المناطق قَبِلَ أهلُها الصُّلح على أن يدفعوا الجزية ويبقوا على دينهم، وبعضُهم أسلم ونزل البصرة، ويُشَكِّل هؤلاء ثلاثةَ أصنافٍ غيرَ الصِّنْف العربيّ، وهم:

1. **أهل الذمة**: وهم الذين جرى بينهم وبين المسلمين عقدٌ يدفعون بموجبه الجزية، مقابل تمتُّعِهم بالحماية والعَيْش بأمنٍ وسلام في ظلِّ الدَّولة الإسلامية، واحتفاظِهم بدينهم، ويتكوَّن هذا الصِّنفُ في البصرة من اليهود والنَّصْارى والمجوسِ.

2. **الرَّقيقُ**: ومعظم هؤلاء من أسرى الحروب التي قامت بها الجيوش الإسلامية أثناء فتح بلاد فارس، وقد كان بالبصرة عددٌ كبيرٌ منهم بسبب كثرة الفتوحات الإسلامية لبلاد فارس، وقد كان من أصلاب هؤلاء الرَّقيق مَنْ أَسْهَمَ في إنماء الحركة العلمية في البصرة فيما بعدُ، فقد كان سيرين أبو محمَّد بن سيرين أحدَ هؤلاء الأسرى، وكذا يَسَار أبو الحسن البصريّ.[7]

3. **الموالي**: وهُمُ الذين كانوا في الرِّقِ واعتِقُوا، وتَرْجع أنساب موالي البصرة إلى أجناسٍ عدّة، فمنهم السيابجة والزُّط والأندغار والأساورة، وهم قبائل كانت تسكن السِّنْد، وعندما كانت

---

(6) انظر: مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثالث الهجري، لأمين القضاة، ص: 38-39.

(7) انظر: تاريخ الرسل والملوك، للطبري، (3/ 596).

الجيوش الإسلامية تقوم بالفتح والدَّعوة تمَّ أسرُهم، ثمّ استجابوا للدَّعوة فأسلموا زمن أبي موسى الأشعريّ، فأنزلهم البصرة.[8]

ومنهم أيضاً الأتراك الذين جاء بهم عُبَيد الله بن زياد إلى البصرة، ومنهم سبايا بُخَارى الذين سباهم أيضاً عُبَيد الله بن زياد أيضاً، وأسكنهم البصرة.

ولكن رغم وجود هذه الأصناف والأجناس المتباينة في البصرة، إلا أنها بعد فترةٍ من الزَّمن امتزجت فيما بينها، واختلطت الأنساب وتداخلت الشُّعوب، وإنَّما جاء ذلك من قِبَلِ العَجَم ومخالطتِهم، فهم لا يهتمُّون بالمحافظة على النَّسَب في بيوتِهم وشُعُوبِهم، وإنَّما هذا للعرب فقط.[9]

المطلبُ الثَّالثُ: الحالةُ العلميةُ[10]:

انتشرت العلوم المتصلة بالدين في عهد بني أميَّة، وكان الخلفاء الأمويُّون في أغلبهم علماء لديهم إلمامٌ بعلوم الشَّريعة، فكان معاويةُ بن أبي سفيان كاتب الوحي مُنذُ أسلم، ويزيدُ بن معاوية من أهل الفصاحة والمعرفة والشِّعر وحُسْن الرَّأي في المُلك، وعبد الملك بن مروان فقيهاً، ويمكن القول: بأنَّ عصر بني أميَّة عصر ازدهارٍ ثقافيٍّ وعلميٍّ في كافة مجالات العلم والمعرفة.

أمّا مدينة البصرة فكان الطَّابع العام لها هو الطَّابعُ الديني، فهي مدينةٌ إسلاميّةٌ بسكّانها ـ على الأغلب ـ وَوُلاتِها، وتَبِعَتها للدولة الإسلامية، وليس للذين يعيشون فيها أيُّ أثرٍ عليها من النَّاحية الدينية، فهم إمّا أهلُ ذمّةٍ أو موالي وعَبِيد.

لذا كان من الطّبيعي أن تتجه الهِمَمُ والطَّاقاتُ الذِّهنيةُ نحو التعليم الدينيّ بالدّرجة الأولى؛ لفهم كتاب الله تعالى الذي يدينون به، وحديثِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، الذي يُفسِّر لهم كتاب الله تعالى ويُشرِّع لهم في أمور حياتهم، والذي كان في بداية عهد البصرة حيّاً بينهم بوجود أعدادٍ كبيرةٍ من أصحاب رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم.

---

(8) انظر: فتوح البُلدان، للبلاذُري، ص: 519-524.

(9) انظر: المقدمة، لابن خلدون، ص: 118.

(10) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القُضَاة، ص: 53-74.

ومن هنا عكفوا على القرآن الكريم قراءةً وإقراءً وتفسيراً، فقد حرص عمر بن الخطّاب على إرسال كبار الصّحابة لإقراء النَّاس القرآن الكريم في البصرة، وفي عهد عثمان أُرسلت نُسَخ المصحف إلى الأمصار الإسلامية وكانت البصرة إحدى تلك المُدن، وقرأ أهلُ كل مِصْرٍ مصحفهم، وتلقَّوا ما فيه من الصَّحابة، فقد كان بالبصرة من هؤلاء الصحابة عددٌ منهم: أبو موسى الأشعريّ، عبد الله بن قيس، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد تلقّى القراءةَ عن الصّحابة عددٌ من التابعين، اعتنوا بها وأصبحوا أساتذةً يُقرِؤون النَّاس القرآن، ويعلِّمونهم وجوه القراءات، ومن هؤلاء: عامر بن عبد قيس، ونَصْرُ بن عاصم، وأبو العالية الرِّياحي رُفَيع بن مِهْران، ويحيى بن يَعْمَر، والحسن بن أبي الحسن يَسَار البصريّ، ومحمّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة، وأبو رجاءٍ العُطَاردي عِمْران بن مِلْحان، وعددٌ كبيرٌ غيرُهم.

وممَّن اشتهر بالتفسير من الصَّحابة في البصرة: أبو موسى الأشعري، وعبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما اللّذان وليا البصرة فترةً من الزَّمن، وعنهما تلقّى النَّاسُ في البصرة التفسير، بالإضافة إلى بعض تفسيرات الصّحابة الآخرين كعِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، وغيرِهم، رضي الله عن الجميع.

وكانَ من أشهر مفسريّ أهل البصرة في عهد التّابعين قتادة بن دعامة، فقد اشتهر بعلم التفسير إلى جانب اشتهاره بالعلوم الأخرى، كما سيأتي بيانُه في ترجمته.[11]

أما مدرسة الحديث في البصرة، فقد تكلَّم عنها الدكتور أمين القُضَاة في كتابه "مدرسة الحديث في البصرة حتى القرن الثَّالث الهجري". وقد ذكر[12] معالم هذه المدرسة، فقال: «وكذلك فإنّا لا نكاد نجد رأياً انفرد به البصريون كلُّهم عن سائر علماء الأقطار الأخرى». ثُمَّ ذكر أنَّ منهجَ البصريين وجوبُ ذِكْرِ حال الرَّاوي، و أنَّ منهجهم في الجرح والتعديل يغلب عليه التشدد، وذكر أنَّ للبصريين مذهباً مستقلاً في السِّنِّ التي يصحُّ عندها سماع الصَّغير، وهي العاشرة، وأنَّ مذهب أكثر أهل البصرة في مسألة العرض على العالم أنَّ القراءة أفضلُ من السَّماع، وذكر حكم الرِّواية بالمعنى،

(11) ص: 17.

(12) (ص: 365) وما بعدها.

واختلاف أهل البصرة في ذلك، وذكر منهج البصريّين في الأخذ عن أهل البدع، وهو: قَبُول خبر غير الدُّعاة من أهل الأهواء، فأمّا الدُّعاة فلا يحتجُّ بهم، وهو ما نُقِلَ عن كثيرٍ من علماء البصرةِ، وذكر حكم استفهام الكلمة والشيء من غير الرَّاوي كالمستملي، ونقل عن علماء البصرة جوازه، وذكر حكم رواية مَنْ لم يَرَهُ، فذكر أنَّ شعبة لا يجيزُ ذلك، بينما ذهب جمهور أهل البصرة إلى الجواز.[13]

وعلى وجه الإجمال فإنَّ أسانيدَ أهل البصرة مستقيمةٌ، وتعمُّدُ الوضع والكذب فيهم قليلٌ، قال الخطيبُ البغداديُّ: «وأما أهلُ البَصْرة فلهُمْ من السُّنَنِ الثابتة بالأسانيد الواضحةِ ما ليس لغيرهم، مع إكثارهم وانتشار رواياتهم».[14]

قال محمَّد بن إدريس ورّاقُ الحُمَيديّ: «قال أهلُ المدينة: وضعنا سبعينَ حديثاً نُجرّبُ بها أهلَ العراق، فبعثنا إلى الكوفة والبصرة، فأهلُ البصرة ردُّوها إلينا ولم يقبلوها، وقالوا هذه كلُّها موضوعةٌ، وأهل الكوفة ردُّوها إلينا، وقد وضعوا لكلِّ حديثٍ أسانيدَ!!».[15]

وقال ابنُ تيمية: «اتفق أهلُ العلم بالحديث على أنَّ أصحَّ الأحاديث: أحاديث أهلِ المدينة، ثُمَّ أحاديثُ أهل البصرة. وأمّا أحاديث أهل الشَّام، فهي دون ذلك؛ فإنّه لم يكن لهم من الإسناد المتصل وضبط الألفاظ ما لهؤلاء، ولم يكن فيهم ـ يعني أهل المدينة ومكة والبصرة والشَّام ـ من يُعرَفُ بالكذب، لكن مِنهم من يَضبِطُ، ومنهم من لا يَضبِطُ».[16]

وقال أيضاً: «والكذبُ كانَ قليلاً في السَّلف؛ أمّا الصَّحابة، فلم يُعرَف فيهم ولله الحمد من تعمَّدَ الكذب على النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، كما لم يُعرف فيهم من كان من أهل البدع المعروفة كبدع

---

(13) انظر: مدرسة الحديث في البصرة، لأمين القضاة، ص: 367-408.

(14) الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي، (2/ 286).

(15) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليليّ، (1/ 421).

(16) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (20/ 316).

الخوارج[17] والرَّافضة[18] والقدريّة[19] والمرجئةِ[20]، فلم يُعرف فيهم أحدٌ من هؤلاء الفِرَق... وأمّا التابعون فلم يُعرف تعمُّدُ الكذب في التابعين من أهل مكة والمدينة والشَّام والبصرة، بخلاف الشِّيعة (خاصّةً في الكوفةِ) فإنَّ الكذب معروفٌ فيهم، وقد عُرِفَ الكذب بعد هؤلاء في طوائفَ، وأما الغلط فلا يسلم منه أكثرُ الناس، بل في الصَّحابة من قد يغلط أحياناً، وفي مَنْ بعدهم...».[21]

وكذا التدليسُ كان قليلاً في أهل البصرة، قال الحاكم: «وأكثرُ المحدِّثين تدليساً أهلُ الكوفةِ، ونفَرٌ يسيرٌ من أهلِ البصرة».[22]

وقال البيهقيُّ: «وإنّما رَغِب بعضُ السَّلَفِ عن رواية أهل العراق لِـمَـا ظهر من المناكيرِ والتَّدليسِ في روايات بعضِهم».[23]

ولذلك اشتهر عند العراقيين كشعبة بن الحجَّاج وغيرِه الاهتمامُ بالتدليس والمدلِّسين.

---

(17) قال الشِّهرستانيُّ في «الملل والنِّحَل» (1/ 113): «كلُّ من خرج على الإمام الحقِّ الذي اتفقت الجماعةُ عليه يسمَّى خارجيِّاً، سواءً كان الخروجُ في أيَّام الصَّحابة على الأئمَّة الرَّاشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسانٍ، والأئمَّةِ في كلِّ زمانٍ».

(18) وهم القائلون بإمامة عليٍّ رضي الله عنه بعد النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نصَّاً ظاهراً، وسُمُّوا رافضةً لأنَّهم رفضوا إمامة زيد بن علي بن الحسين في أوائل المائة الثانية، في خلافة هشام بن عبد الملك.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 161)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(19) إحدى فِرَق المعتزلة، حدثت في آخر عَصْر الصَّحابة، وأصل بدعتهم كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقَدَر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنُّوا أنَّ ذلك ممتنعٌ، فأنكروا علمَ اللهِ للأشياء قبل وقوعها.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (13/ 36).

(20) سُمُّوا مرجئةً لأنَّهم كانوا يُؤخِّرُون العمل عن النِّية والعَقْد، أو لأنَّهم كانوا يقولون: لا يضرُّ مع الإيمان معصيةٌ، كما لا تنفعُ مع الكفر طاعةٌ، أو لتأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يُقضى عليه بحكمٍ ما في الدُّنيا من كونِهِ من أهل الجنَّةِ أو من أهل النَّار.

انظر: الملل والنِّحَل، للشِّهرستانيّ، (1/ 138).

(21) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (1/ 249).

(22) معرفة علوم الحديث، للحاكم النَّيسابوريّ، ص: 164.

(23) معرفة السُّنن والآثار، للبيهقيّ، (1/ 151).

وممن سكن البصرة من الصّحابة ممن كان لهم عنايةٌ برواية الحديث: عُتبه بن غَزْوان، وعبد الرَّحمن بن سَمُرة، وأبو بكرةَ الثقفيُّ، نُفَيع بن الحارث، وعِمْران بن حُصَين، وعبد الله بن مُغَفَّل المُزَنيُّ، ومَعْقِل بن يسار، وأبو بَرْزَة الأسلميُّ، نَضْلَة بنُ عُبيد، وأنس بن مالك، وغيرُهم.

وقد تتلّمذ عليهم كثيرٌ من التابعين ممّن اشتهروا بالحِفظ، منهم: أبو العالية الرِّياحيُّ، وأبو الشَّعثاء جابر بن زيد، ومُطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمَّد بن سيرين، وقتادة بن دِعامة السَّدوسيُّ.

وكان أشهرُ من تخرّجَ منها من مُحدِّثي أتباع التّابعين: شعبة بن الحجّاج، ويحيى بن سعيدٍ القطّان، وعبد الرَّحمن بن مهدي.

ونشأ كذلك الفقه الإسلاميُّ، فنشوءه أمرٌ طبيعيٌّ في المجتمع الإسلاميّ، حيث إنَّ المسلم لابُدَّ وأن يعرف حكم الله في كلِّ أموره، فكان يَسْأَلُ العلماءَ فَيُفتُونَهُ من كتاب الله تعالى وسنة رسولِ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فتكونت بذلك مجموعةٌ من الفتاوى والآراء التي تُشَكِّل رصيداً فقهياً طيّباً.

وُوِجد الفقه بالبصرة منذ إنشائها في عهد عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فقد أرسل إليها بعضُ الصَّحابة ليفقِّهوا أهلها، وكان من هؤلاء الصَّحابة: عِمْران بن حُصَين، وأنس بن مالك، ثمَّ جاء بعد الصَّحابة عددٌ من التابعين ممَّن كان يفتي النَّاسَ ويجلس في المساجد لإلقاء دروس الفقه، وإجابةِ النَّاس على أسئلتهم الفقهية، وكان من أشهر هؤلاء: جابر بن زيد الأَزْديُّ، والحسن بن أبي الحسن البصريُّ، ومحمّد بن سيرين.

ولم يكن بالبصرة مذهبٌ مُعيّنٌ من المذاهب الفقهية المشهورةِ، إذ لم يبرز فيها فقيهٌ معروفٌ، كُتِبَ عنه فقهُه، وحُفِظت أقوالُه، ودُوِّنت مسائلُه، كمذهب أبي حنيفة، النُّعْمان بن ثابت بالكوفة، ومالك بن أنس بالمدينة، والشَّافعي بمصرَ، وأحمد بن حنبل ببغداد، وإن كانت البصرة ممَّن دخلتها هذه المذاهب بعد اشتهارِها وانتشارِها على أيدي القُضَاة الذين كانوا يتولَّون قضاء البصرة، فكانوا يقضون بمذهبهم، وبه يفتون النَّاس، وربما جلسوا لتدريس الفقه، ونشره بين النَّاس، فأخذه النَّاس عنهم، وانتشرت هذه المذاهب.

ثمّ رأى أهل البصرة ـ وهذا أمرٌ طبيعيٌّ أيضاً ـ أنَّه لابد من تعلُّم العربية وتعليمها، وبخاصةٍ للذين دخلوا الإسلام من غير العرب، فأنشئوا النَّحْو وبحثوا في اللغة.